الجزء ٢

بعض القضايا الراهنة في قطاع الغابات

FAO/FO/C. Jekkel

هناك من الشواهد ما يدل على أن الغابات سوف تتأثر بشدة من جراء تغير المناخ. ويبدو، على سبيل المثال، أن تفشي حشرة خنفساء الصنوبر الجبلي في كولومبيا البريطانية، يرتبط بالارتفاع التاريخي الشديد في درجة الحرارة، وأن انتشار هذه الحشرة قد يتحول إلى أسوأ كارثة تتعرض لها الغابات في تاريخ كندا.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن تلعب الغابات دورا رئيسيا في التخفيف من حدة التغيرات المناخية. ومع ذلك، يناضل العالم من أجل التخلص من المعوقات السياسية والبيروقراطية التي تحد من قدرته على استخدام بروتوكول كيوتو (الأمم المتحدة، ١٩٨٨) كأداة للمساعدة في وقف إزالة الغابات في المناطق المدارية.

فبعد دخول البرتوكول حيز التنفيذ في فبراير/شباط ٢٠٠٥، بدأت عملية وآليات تنفيذه تكتسب قوة الدفع ببطء، ولكن دون أن يكون لذلك تأثير كبير على قطاع الغابات. ففي بداية ٢٠٠٦، كانت قد تمت الموافقة على ٢٥ منهجية لتحديد خطوط الأساس ورصد مشروعات آلية التنمية النظيفة (بكل فئاتها)، وكان قد تم تسجيل ٦٤ مشروعا يقوم تنفيذها على استخدام إحدى المنهجيات المعتمدة. وما زالت هناك مشروعات أخرى قيد التحضير (الشكل ٧٨).

ومازالت مشروعات الغابات متخلفة عن مشروعات القطاعات الأخرى (الشكل ٧٩). ومن بين العقبات المسببة لذلك، قرار المفوضية الأوروبية بعدم الموافقة على شراء شهادات تخفيض الكربون من مشروعات الغابات في خطتها الداخلية الخاصة بمبادلة انبعاثات الكربون. ومع ذلك، تستطيع حكومات الاتحاد الأوروبي منفردة شراء هذه الشهادات، وكان من المتوقع إعادة النظر في قرار المفوضية في أواخر ٢٠٠٦.

الشكل ٧٨ الزيادة في عدد مشروعات آلية التنمية النظيفة التي كانت في طور الإعداد عام ٢٠٠٥

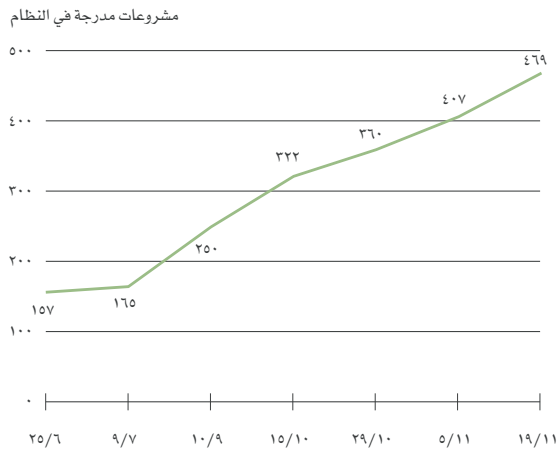

وقد تم تعديل قواعد آلية التنمية النظيفة بما يسمح بالجمع بين المشروعات الصغيرة أو الكبيرة. وهذا يفتح الاحتمالات أمام مشروعات للتشجير أو إعادة التشجير صغيرة الحجم وبعيدة نسبيا عن المخاطر، ويُسهِّل مشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية من ذوي الدخل المنخفض.

وقد مالت المفاوضات الخاصة بتغير المناخ إلى التركيز على انبعاث غازات الدفيئة في البلدان الصناعية. ومع ذلك فقد أصبح الاهتمام في الوقت الحاضر يشمل أيضا البلدان النامية، وهي البلدان التي تعد مصدرا لانبعاثات كبيرة ومتزايدة. ويتركز الاهتمام بصفة خاصة على دور إزالة الغابات –"التي تتسبب في ٣٥ في المائة من الانبعاثات في البلدان النامية و ٦٥ في المائة من الانبعاثات في أقل البلدان نموا. ولقد كانت المشاركة المرتفعة، على غير المعتاد، في حلقة العمل الخاصة بالحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية التي عُقدت في روما، إيطاليا، من ٣٠ أغسطس/آب إلى ١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ، علامة واضحة على أن البلدان النامية على استعداد للبدء في تقليل انبعاثاتها نتيجة للتغيرات التي طرأت على استخدام الأراضي، وعلى أن نظام ضبط تغير المناخ يعزز دوره ضمن الجهود العالمية التي تستهدف الحد من إزالة الغابات. ويعد التمويل من المعوقات الرئيسية. وقد اقترحت حلقة العمل عددا من الآليات الجديدة لتحويل المدفوعات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وسوف تستمر المفاوضات في حلقة عمل أخرى من المقرر عقدها في ٢٠٠٧.

الشكل ٧٩ المشروعات المطروحة والمسجلة في جميع القطاعات بالقياس إلى الغابات

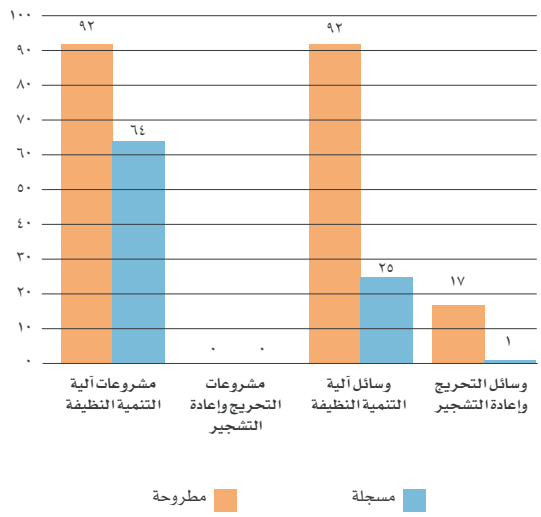

كانت سنة ٢٠٠٦ هي السنة الدولية للصحاري والتصحر، التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل زيادة الوعي العام بهذه القضية شديدة الأهمية. وقد قادت الاحتفال بالسنة الدولية للصحاري والتصحر لجنة مشتركة بين الوكالات تضم الأعضاء الناشطين في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة. ونظمت البلدان ومجموعات المجتمع المدني احتفالات دولية ومبادرات خاصة، مثل احتفالات لزراعة الأشجار لنشر رسالة مؤداها أن التصحر مشكلة عالمية، مما يساعد في تعزيز مكان قضايا الجفاف على جدول الأعمال الدولي للقضايا البيئية.

ويمثل التصحر إحدى أكثر عمليات التدهور البيئي إثارة للانزعاج. فهو يؤثر على نحو ثُلثي بلدان العالم، وأكثر من ثُلث سطح الكرة الأرضية (أكثر من أربعة مليارات هكتار) وأكثر من مليار نسمة، بما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج مدمرة بالنسبة لحياة الإنسان والأمن الغذائي.

ويعود التصحر إلى تدهور الأراضي نتيجة للعديد من العوامل، من بينها تقلب الظروف المناخية والأنشطة البشرية غير المستدامة مثل الإفراط في الزراعة، والرعي الجائر، وإزالة الغابات وحرائق البراري. والتصحر يقلل من الإنتاجية البيولوجية والاقتصادية للأرض، وله آثار سلبية على الأنهار، والبحيرات، والطبقات الحاملة للمياه الجوفية والبنية التحتية. وعلاوة على ذلك، فإن التصحر يقلل من الأمن الغذائي ويمكن أن يؤدي إلى حدوث قلاقل وصراعات اجتماعية. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول سنة ٢٠٢٠، سيكون نحو ١٣٥ مليون نسمة مهددين بالتخلي عن أراضيهم نظرا لعملية التصحر المستمرة، وسيكون من بين هذا العدد نحو ٦٠ مليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء وحدها.

ولما كان أعلى معدل لحدوث التصحر يحدث في أفريقيا جنوب الصحراء، تواجه هذه المنطقة انخفاضا في إنتاجية الأراضي المحصولية بنسبة تقترب من واحد في المائة سنويا، وانخفضت إنتاجيتها بما لا يقل عن ٢٠ في المائة خلال السنوات الأربعين الماضية (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، طبقا لاتصال شخصي، ٢٠٠٦). وتشمل المناطق الأخرى المتأثرة رُبع إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، وخُمس إسبانيا. وفي الصين أدى زحف الرمال واتساع نطاق الصحاري منذ خمسينات القرن العشرين إلى ضياع ما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية، و ٢,٣٥ مليون هكتار من أراضي المراعي و ٦,٤ مليون هكتار من الغابات والمساحات الشجرية والأراضي التي تكسوها الشجيرات. وتبلغ نسبة الأراضي التي أصابها التدهور بالفعل والمهددة بالتصحر على المستوى العالمي نحو ٧٠ في المائة من الأراضي الجافة المستخدمة في الزراعة، وهي المساحات التي يبلغ مجموعها ٥,٢ مليار هكتار.

وعلى الرغم من الآثار الاجتماعية والبيئية للتصحر، لا توجد معلومات حديثة عن تقدم هذه العملية. فقد درج البنك الدولي على استعمال نفس التقديرات الخاصة بالخسائر السنوية المترتبة على التصحر منذ تسعينات القرن العشرين (٤٢ مليار دولار أمريكي) (World Bank, 2006a). ويستند التقييم الذي أجري بمناسبة بداية الألفية الجديدة إلى نموذج وُضِع في أوائل الثمانيات من القرن العشرين. ويعد تحديث المعلومات من العوامل الرئيسية للإقدام على إجراء فعال. وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن بذل جهد على المستوى العالمي لمكافحة التصحر لمدة عشرين سنة ستكون تكلفته في حدود ما بين ١٠ و ٢٢ مليار دولار أمريكي سنويا.

وتقوم النباتات الطبيعية بدور أساسي في مكافحة تدهور التربة، كما أن النباتات المعمرة تضمن حماية التربة بشكل فعال لفترة طويلة. وإزالة الأشجار تزيد من تعرض التربة للتصحر. ولذلك فإن عمليات التشجير وإعادة التشجير، بما يسمح به المنهج المناسب لحماية الأوضاع الطبيعية، تعد من أنجع الطرق لمكافحة لتصحر.

وربما كان تمويل الجهود الواجب بذلها لمكافحة التصحر هو أعقد المشاكل التي تواجه البلدان التي يعد الغطاء الحرجي فيها منخفضا. فكثير من هذه البلدان فقير ويواجه بالفعل صعوبات في سداد القروض المستحقة للمؤسسات المالية الدولية. وللبنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة، وكذلك الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وخصوصا في أفريقيا دور ينبغي أن تضطلع به. كما أن مرفق البيئة العالمي يعد مصدرا للتمويل منذ الموافقة على اعتبار تدهور الأراضي من بين المجالات التي يركز عليها المرفق.

الحزام الأخضر خارج نواكشوط، موريتانيا يحمي المدينة من الكثبان الرملية المتحركة: إلى اليمين تثبيت الكثبان الرملية بالطرق الميكانيكية قبل الغرس، وإلى اليسار مصدات من الأشجار للوقاية (٢٠٠٥)

إحياء المناطق الحرجية

تجمع عملية إحياء المناطق الحرجية بين من يعنيهم الأمر لتحديد الممارسات الواجب اتباعها من أجل استعادة التوازن الأمثل بين المنافع الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للغابات والأشجار، والتفاوض بشأنها وتنفيذها، في الإطار الأوسع لاستخدامات الأراضي. وتقوم هذه العملية على مناهج عملية لا تحاول بطبيعة الحال إعادة الغابات إلى الحالة الأصلية التي كانت عليها في الماضي، بل تهدف فقط إلى إتباع مناهج كلية تساعد على استعادة وظائف الغابات والأشجار وزيادة مساهمتها في سبل العيش والاستخدامات المستدامة للأراضي.

والشراكة العالمية لإحياء المناطق الحرجية شبكة عالمية تضم أكثر من ٢٥ حكومة ومنظمة (انظر www.unep-wcmc.org/forest/restoration/globalpartnership) وتعمل على تعزيز الجهود العالمية من أجل إحياء المناطق الحرجية (الإطار ٥). ويتبادل الشركاء في هذه الشبكة خبراتهم مع الجهات الأخرى العاملة في هذا المجال ومع الحكومات والمجتمعات المحلية والأنشطة التجارية. وينشط في هذه الشراكة العديد من أعضاء الشراكات التعاونية المعنية بالغابات.

وقد ركزت المرحلة الأولى من الشراكة العالمية (٢٠٠٣–٢٠٠٥) على التأكيد على أهمية إحياء المناطق الحرجية، وفهم مختلف جوانبها، وتشكيل مجموعات عمل قطرية، وتأمين الأموال اللازمة لذلك وتوفير الدعم الفني للمنادين بإحياء المناطق الحرجية. وقد عُقدت حلقة عمل تطبيقية دولية لتنفيذ إحياء المناطق الحرجية في بتروبولِيس، البرازيل، ٤–٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

إحياء المناطق الحرجية - مزيج من الاستزراع الحرجي لإنتاج الأخشاب والغابات الثانوية التي تجددت تلقائيا من أجل حماية الأودية والمجاري المائية، ولاية باهيا، البرازيل

وتستهدف المرحلة الثانية توسيع نطاق الشراكة؛ وتوسيع شبكة المواقع التعليمية من أجل زيادة الإلمام بضرورة إحياء المناطق الحرجية والممارسات المطلوب اتباعها؛ والتشجيع على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين؛ وتعزيز الأطر القانونية والسياسية والتنظيمية والمؤسسية لإحياء المناطق الحرجية؛ وتوفير المعلومات والأدوات المهمة التي تقوم عليها التنمية السليمة؛ واستضافة حلقة العمل التطبيقية الدولية الثانية.

ويمكن أن يكون إحياء المناطق الحرجية أداة للوفاء بالالتزامات في ما يتعلق بالغابات والتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر، وكذلك للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية للألفية. ويقوم إحياء المناطق الحرجية على منهج متعدد التخصصات يربط بين السياسات والخطط والممارسات المتبعة في عمليات التنمية على المستوى القطري، بما في ذلك القضاء على الجوع والحد من الفقر وإدارة الموارد الطبيعية على أساس مستدام. وترتيبا على ذلك، يتضمن هذا المنهج، أيضا، إيجاد تكامل بين البرامج والسياسات والخطط الحرجية القطرية وبرامج التنمية الوطنية.

وقد دلت الخبرات والتجارب السابقة على أن نجاح إحياء المناطق الحرجية يبدأ من الأرض، بمشاركة السكان المقيمين في المناطق الحرجية ذاتها وبمشاركة أصحاب المصلحة الذين يتأثرون بإدارة المناطق الحرجية. ولا يوجد مخطط فريد يضمن النجاح، لأن كل حالة تتوقف على الظروف والعمليات المحلية الفريدة. ويمكن أن يكون من أمثلة عمليات إحياء المناطق الحرجية في الظروف الشائعة لاستخدام الأراضي في هذا القطاع ما يلي:

- إدارة الغابات الطبيعية بالشكل الذي يجعلها تضطلع بوظائف الحماية (مثل إدارة أحواض الوديان أو صيانة التنوع البيولوجي)؛
- إدارة الغابات الطبيعية بالشكل الذي يجعلها تضطلع بوظائف إنتاجية (مثل إنتاج الأخشاب، أو الألياف، أو المنتجات الحرجية غير الخشبية)؛
- ترشيد تخطيط وإدارة الغابات المزروعة التي أقيمت في إطار علميات التشجير وإعادة التشجير؛
- زراعة مصدات الرياح التي تقام على جانبي المجاري المائية للحماية من الفيضانات والتعرية؛
- صيانة الممرات التي تفصل بين المناطق المتبقية من الغابات؛
- إحياء الغابات الثانوية؛
- إدارة الغابات الطبيعية للأغراض السياحية والترفيهية؛
- الحراجة الزراعية، التي تجمع بين زراعة الأشجار، وزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات الزراعية؛
- تنمية الغابات والمساحات الشجرية القائمة على المجتمعات المحلية بما يتماشى مع احتياجات السكان؛
- الحراجة الحضرية وحراجة الأحزمة الحضرية.

الإطار ٥	أعضاء الشراكة العالمية لإحياء المناطق الحرجية
الاتحاد العالمي لصون الطبيعة	الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية
الصندوق العالمي لحماية الطبيعة	المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية
التحالف بين الأديان وصيانة الطبيعة	برنامج الغابات
مؤسسة كير الدولية	أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي	المركز العالمي لرصد صيانة البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
مركز البحوث الحرجية الدولية	معهد غانا للبحوث الحرجية
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	حكومات كل من السلفادور، فنلندا، إيطاليا، اليابان، كينيا، لبنان، جنوب أفريقيا، سويسرا، المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.
الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	
المركز العالمي للزراعة الحرجية (المركز الدولي لبحوث الزراعة المختلطة بالغابات)	

لأن البرامج القطرية الحرجية بطبيعتها تشاركية وعابرة للقطاعات فإن هذا يجعلها آليات نموذجية لجمع المعلومات من مجموعة واسعة من المصادر عن القضايا والأولويات والمبادرات القطرية، سواء من داخل القطاع الحرجي أو من خارجه، وتقاسمها مع القطاعات الأخرى. وهكذا يمكن أن تكون هذه البرامج مفيدة في معالجة التهميش وقلة الموارد المالية التي يعاني منها القطاع عن طريق بناء روابط بين القطاع الحرجي وجداول الأعمال الإنمائية الوطنية الأوسع، بما في ذلك الحد من الفقر واستراتيجيات التنمية المماثلة. ومع ذلك، تقول الأدبيات إن هذه الروابط كثيرا ما تكون ضعيفة أو عديمة الوجود.

وقد تضمنت المقابلات التي أجريت مع السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في ناميبيا، والنيجر، والسودان، وتونس، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا استطلاع مدى الترابط بين البرامج الحرجية القطرية والعمليات القطاعية الأخرى، من ناحية، واستراتيجيات الحد من الفقر أو الأطر المماثلة لها من ناحية أخرى. وتم تحديد أفضل الممارسات والمعوقات والفرص الخاصة بإقامة ترابط فعال بينها، وتحديد الدروس المستفادة من الغابات والقطاعات الأخرى مثل الزراعة والطاقة والصحة والتعليم. وتعد النتائج التالية دالة على الاتجاهات.

- الحد من الفقر كهدف قومي يساعد على زيادة التركيز على القضايا المشتركة بين القطاعات.
- شرعت الحكومات في الأخذ بالمناهج الشاملة في ما يتعلق بالتخطيط وتخصيص الموارد.
- تتزايد مشاركة أصحاب المصلحة في الجهود التي تستهدف تقدير حالة الفقر وتقديم التقارير بشأنها، ولكن العمليات التشاركية كثيرا ما تستغرق وقتا طويلا كما أنها كثيرا ما تكون مُكلفة.
- سيظل صانعو القرارات يقللون من تقدير أهمية الحراجة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ما دام القطاع عاجزا عن تحديد مقدار مساهماته الكاملة، بما في ذلك مساهماته المتمثلة في حطب الوقود، والمنتجات الحرجية غير الخشبية والخدمات البيئية.
- أن تحويل أموال التبرعات من الدعم القطاعي إلى الدعم المركزي قد يُضعف قدرة قطاع الغابات ويعوق الجهود التي تُبذل من أجل التوزيع اللامركزي للخدمات إلى مستوى المناطق والمجتمعات المحلية التي يمكن أن تكون للتدخلات فيها تأثير في ما يتعلق بالحد من الفقر.
- تسويق الغابات على أساس قدرتها على بلوغ الأهداف الرئيسية للقطاعات الأخرى سوف يزيد من الإلمام بالمنافع ويفتح فرصا أمام التعاون والمشاركة.

وفي شراكة مع الاتحاد العالمي لصون الطبيعة ومعهد التنمية الخارجية ومركز البحوث الحرجية الدولية ومؤسسة وينروك إنترناشونال، يحاول برنامج الغابات أن يبرهن على أن الإدارة المستدامة للغابات يمكن أن تؤدي إلى تحسين سبل المعيشة في الريف والى صيانة التنوع البيولوجي وأن تساعد في تحقيق أهداف التنمية للألفية. وفي إطار هذه الشراكة، أجريت دراسات حالة في كل من غينيا وهندوراس والهند وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية والمكسيك ونيبال وجمهورية تنزانيا المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إعداد مجموعة أدوات لتوضيح الروابط بين الفقر والغابات، وذلك لزيادة الإلمام بمساهمة الغابات في سبيل المعيشة (انظر www.profor.info/content/livelihood_poverty.html). وتشمل هذه المجموعة:

- طرق جمع المعلومات عن مساهمات الغابات الاقتصادية والمساهمات الأخرى بما يعود بالمنفعة على العائلات، وخصوصا الفقيرة منها؛
- تحليل البيانات الميدانية التي تحدد كيف يمكن أن تساعد الغابات على الحد من الفقر والحد من تعرض السكان للمخاطر؛
- مقترحات بشأن تجميع النتائج بما يلبي احتياجات المخططين المحليين والوطنيين واحتياجات الحكومات والمؤسسات والمنظمات المعنية؛
- توصيف العمليات التي تقوم عليها استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك نقط الدخول الممكنة للغابات، وتحديد المهارات اللازمة للتأثير على النتائج؛
- ودراسات حالة توضح مساهمات الموارد الحرجية بما يعود بالمنفعة على العائلات، وتحليل تأثير السياسات والبرامج الحرجية.

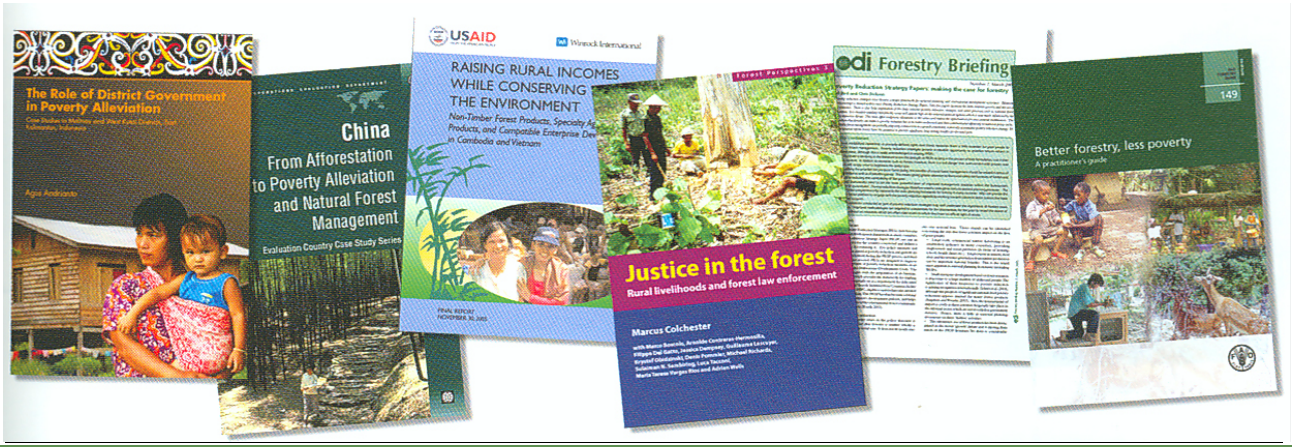

يتزايد عمل المنظمات الإنمائية لتوضيح مدى قدرة الإدارة المستدامة للغابات على المساهمة في تخفيف حدة الفقر وبيان العلاقة القوية بين البرامج الحرجية واستراتيجيات تخفيف حدة الفقر

الدراسات الاستشرافية لقطاع الغابات

شهدت العقود الأخيرة تغيرات اجتماعية واقتصادية سريعة كان لها تأثيرها على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك العلاقة بين المجتمع والغابات. وقد ساعدت العولمة، التي تسارعت خطاها بفضل التوسع السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على التقريب بين البلدان والشعوب، كما أن سهولة حركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا قد غيَّرت من الملامح الاقتصادية العامة. وفي نفس الوقت، فإن التفاوت في العولمة بخطى متساوية حال دون تحقيق عدد كبير من السكان للمنافع التي كان من الممكن أن تعود عليهم. وأصبح المجتمع يواجه الكثير من المشكلات المترتبة على التغيرات البيئية، بما في ذلك ضياع التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتصحر والتغيرات المناخية وتزايد تكاليف الطاقة والمياه.

ومن المهم في تهيئة القطاع لمواجهة الفرص الجديدة الإلمام بالشكل المحتمل لتطور العلاقة بين المجتمع والغابة. ويتطلب تعزيز التخطيط الاستراتيجي على المستوى القطري زيادة الإلمام بالتطورات التي تتجاوز الحدود الوطنية. وفي هذا السياق، تعكف المنظمة على إجراء دراسات تستشف من خلالها التوقعات الخاصة بالقطاع الحرجي في العالم.

ويتم إجراء الدراسات الاستشرافية لقطاع الغابات على المستوى الإقليمي على التوالي. فأجريت خمس دراسات، كانت أولاها الدراسة الخاصة بآسيا والمحيط الهادي (في أواخر التسعينات من القرن العشرين)، وأعقبتها الدراسات الخاصة بأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب ووسط آسيا؛ وتجرى في الوقت الحاضر دراسة استشرافية لقطاع الغابات في آسيا والمحيط الهادي بين ٢٠١٠ و ٢٠٢٠.

وتستند الدراسات العالمية إلى الدراسات الإقليمية التي تتناول موضوعات محددة، من بينها نموذج لتوافر الألياف في العالم؛ واستهلاك المنتجات الحرجية وإنتاجها وتجارتها وأسعارها على مستوى العالم؛ والتوقعات العالمية الخاصة بإمدادات الأخشاب من المزارع الحرجية. وتمتد معظم التوقعات حتى عام ٢٠١٠. وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٧ سوف يتم توسيع نطاق هذه التوقعات حتى سنة ٢٠٣٠.

وتؤلف الدراسات الاستشرافية العالمية والإقليمية لقطاع الغابات بين الكثير من المعلومات التي أمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة، لإعطاء صورة متكاملة عن الاتجاه العام للتغيير (الإطار ٦). ويقع التركيز في هذه الدراسات على تحليل القوى المحركة وكيف يكون تأثيرها المباشر وغير المباشر على الغابات. لأن «الذي يحدث خارج الغابات» يحدد بدرجة كبيرة «الذي يحدث للغابات».

الإطار ٦ | **ماذا يخبئ المستقبل للغابات والحراجة ؟**

لوحظ وجود عدد من الاتجاهات، استنادا إلى الدراسات الاستشرافية العالمية والإقليمية لقطاع الغابات التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة:

- سوف تستمر عمليات إزالة الغابات وتدهورها في معظم المناطق النامية؛ ويعتمد تغيير هذا الوضع على حدوث تحولات هيكلية في الاقتصاديات للحد من الاعتماد المباشر وغير المباشر على الأرض. فمازالت الأراضي الزراعية المستخدمة في زراعة الكفاف وفي الزراعة التجارية في اتساع في معظم البلدان النامية بالمناطق المدارية. وبالتالي، ستظل الغابات تتعرض للإزالة.
- على النقيض من ذلك، توقفت عملية إزالة الغابات في البلدان التي انكمشت فيها الأراضي الزراعية. ومن المنتظر أن يتسع نطاق الغابات في أجزاء من آسيا والمحيط الهادي وأوروبا وأمريكا الشمالية. وستكون للتحول عن أنواع الوقود الأحفوري إلى أنواع الوقود الحيوي آثار متباينة، تؤدي في بعض الحالات إلى التوسع في إقامة الغابات، بينما تؤدي في حالات أخرى إلى استمرار تعرض الغابات للتدهور. ومع ذلك، فإن انخفاض الجدوى الاقتصادية للغابات قد يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات في إدارة الغابات.
- قد تؤدي الآثار المحتملة نتيجة لتغير المناخ إلى زيادة حدوث حرائق الغابات وزيادة حدة هذه الحرائق، وكذلك زيادة انتشار الآفات والأمراض، مما قد يؤدي إلى تغيير النظم البيئية الحرجية. وفي نفس الوقت، فإن القلق بشأن التغيرات المناخية سوف يؤدي إلى زيادة تركيز الانتباه على دور الغابات في صيانة وتثبيت الكربون والاستعاضة بمصادر أخرى للوقود عن أنواع الوقود الأحفوري.
- سوف يزداد الاعتراف بقيمة الخدمات البيئية التي تؤديها الغابات. كما ستزداد أهمية صيانة التنوع البيولوجي ووقف التصحر وتدهور الأراضي.
- قد ازداد الاهتمام بالاستخدامات الترويحية للغابات، وخصوصا في البلدان المتقدمة والبلدان التي تخطو نحو التقدم بخطى سريعة، مما سيتطلب إدخال تغييرات على مناهج إدارة الغابات.
- سوف تساعد التغيرات التكنولوجية، مثل التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المواد (وخصوصا الأخشاب المصنعة بالطرق الهندسية) على زيادة الإنتاجية والتقليل من الطلب على المواد الخام المستمدة من الغابات.
- من المرجح أن تزداد التحولات الجغرافية في مجالات الإنتاج والاستهلاك، وخصوصا تلك الناشئة عن النمو السريع الذي تشهده الاقتصادات الناشئة في آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وسوف يقابل ذلك بطء في نمو الطلب في كثير من البلدان المتقدمة، نتيجة للتغيرات الديموغرافية وتباطؤ معدلات نمو الدخل.
- بالنسبة لكثير من البلدان النامية، فسوف تظل الأخشاب أهم مصادر الطاقة. وسوف يؤدي ارتفاع أسعار النفط والقلق المتزايد بشأن التغيرات المناخية إلى زيادة في استخدام الأخشاب والحطب كمصدر للوقود في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وسوف يكون من العوامل المعززة، بصفة خاصة، لهذا التغيير تطوير تقنيات تحسين صيانة الوقود التي تزيد من كفاءة استخدام الطاقة.

شهدت السنوات الثلاثون الماضية تنفيذ الكثير من المشروعات، وتنظيم الكثير من حلقات العمل وإجراء دراسات الحالة وإعداد التقارير عن إشراك السكان والمجتمعات المحلية في تملك الغابات وإدارتها، ولكن هل توجد دلالات كمية على حدوث تغير حقيقي؟ ومن المؤشرات على حدوث تغير حقيقي مدى انتقال ملكية الغابات وحقوق إدارتها إلى المجتمعات المحلية. ويمكن أن يأخذ ذلك أشكالا كثيرة مثل:

- الاعتراف بملكية أو حيازة مجموعات من المجتمعات المحلية لأراضي الغابات؛
- أيلولة إدارة بعض مناطق الغابات التابعة للدولة إلى مجموعات السكان المحليين المنتفعين بها؛
- الإدارة المشتركة لأراضي الغابات التابعة للدولة؛
- تأجير أراضي الدولة لأغراض الحراجة؛
- منح امتيازات للمجتمعات المحلية.

ومازالت الملكية العامة للغابات هي الطابع الغالب في جميع الأقاليم (FAO, 2006a). فعلى المستوى العالمي، تخضع للملكية العامة نسبة ٨٤ في المائة من أراضي الغابات و ٩٠ في المائة من الأراضي الحرجية الأخرى. وقد تضاعفت مساحة مناطق الغابات التي تملكها وتديرها المجتمعات المحلية خلال الفترة ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ –لتبلغ ٢٢ في المائة في البلدان النامية –"ومن المتوقع أن ترتفع أكثر من ذلك (White and Martin, 2002).

وقد كشفت دراسة أجريت سنة ٢٠٠٥ عن حيازة الغابات في ١٩ بلدا في جنوب شرقي آسيا (FAO, 2006j) أن نحو ٣٦٥ مليون هكتار من الغابات (٩٢ في المائة) مملوكة للقطاع العام وأن معظمها (٧٩ في المائة) تملكه الحكومات المركزية (الشكل ٨٠). وتعد النسبة التي تملكها المجتمعات والمجموعات المحلية والسكان الأصليون ضئيلة جدا. ومعظم مساحات الغابات العامة (٦٣ في المائة) تحتكر إدارتها الحكومات المركزية أو المحلية بشكل مباشر. ومع ذلك، فعند أخذ الغابات التي يملكها أو يديرها حائزوها في الاعتبار، ترتفع هذه النسبة إلى ١٨ في المائة من مجموع مساحة الغابات. ومازالت الاتفاقات

الشكل ٨٠ ملكية الغابات في بعض بلدان جنوب شرق آسيا

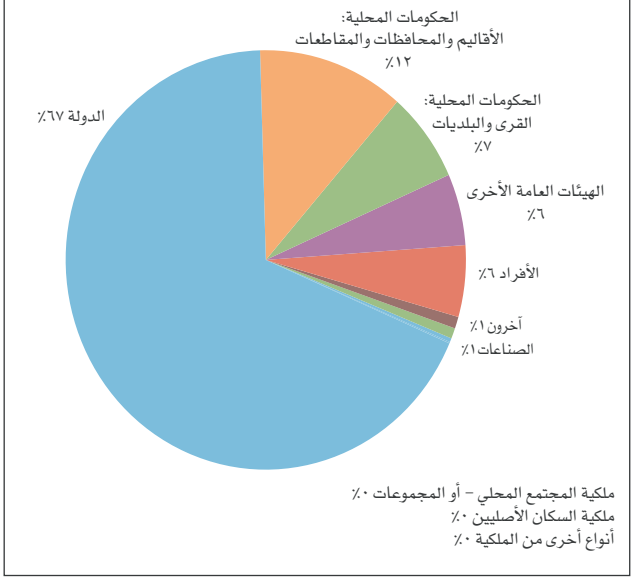

المصدر: FAO, 2006j.

قصيرة الأجل، التي تتضمن نقلا محدودا لحقوق الإدارة والمسؤوليات، هي الأكثر شيوعا، وليست الاتفاقات الأطول أجلا التي تنص على تأمين الحيازة لفترات أطول.

وكثيرا ما لا يكون نقل إدارة الغابات وحقوق الانتفاع مقترنا بتأمين كاف للحيازة والقدرة على إدارة هذه الموارد. ويعد نقل الحقوق المحلية وحق الانتفاع بالموارد الحرجية من المقتضيات الأساسية للإدارة المستدامة للغابات. ومازال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتأمين هذه الحقوق وإلغاء السياسات والأطر المؤسسية التي تعوق التوسع في تطبيق المشاركة في استغلال الغابات. ويعد فهم تأثير نظام حيازة الغابات ضروريا إذا كان للحكومات أن تضع سياسات فعالة وأن تنجح في تشجيع الاستفادة المستدامة من الغابات على أساس المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة.

إن حصاد المنتجات الخشبية وغير الخشبية، شأنه شأن أي نشاط صناعي آخر، له تأثير على البيئة الطبيعية والاجتماعية، كما أن طرق قطع الأخشاب التي تقلل من التأثير المترتب على ذلك، مثل عمليات الحصاد الانتقائي التي تستهدف التقليل من كثافة الغابات، يترتب عليها أقل قدر من الأضرار البيئية، كما أنها تكون اقتصادية عند أخذ التأثيرات البيئية، مثل الأضرار التي تلحق بالمجموع الشجري المتبقي، في الاعتبار (FAO, 2004b).

ومع ذلك، فإن طرق الحصاد غير المناسبة مازالت واسعة الانتشار في أنحاء المناطق الاستوائية –"مما يضر بمصلحة القوى العاملة والسكان المحليين، ولا يراعي قواعد المحافظة على البيئة وسلامتها. ويمكن أن يكون من بين الممارسات الضارة ما يلي:

- تطبيق الانتقاء الشديد في حصاد الغابات، أي حصاد أفضل ما فيها، مما يضر بنظم الحصاد الدورية ويغري الحراجيين على العودة إلى المناطق التي سبق حصادها؛
- عدم التقيد بتنفيذ خطة للحصاد؛
- عدم مراعاة العناية في تخطيط الطرق وبنائها؛
- التسيب في تقطيع الأشجار والهدر في تقطيع أعناقها وتقليمها؛
- التسبب في شدة إتلاف النباتات والتربة من جراء سحب جذوع الأشجار بعد قطعها، بدلا من التقيد بمسارات السحب المحددة؛
- تبديد الأخشاب بسب الحز والتصنيف العشوائيين عند تقطيع الأشجار؛
- عدم الاهتمام بعمليات الرصد والمراقبة وتقييم الآثار.

حصاد المنتجات بطريقة صديقة للبيئة: استخدام مركبات على مسار مجهز من قبل منعا لإلحاق أضرار بالتربة أو النباتات المتبقية، غابون

فهل ستستمر هذه الممارسات؟ إن السبب في وجودها هو قلة الوعي وعدم مراعاة العوامل الاقتصادية. فكثير من الشركات والأفراد المشتغلين بحصاد الغابات ليسوا على معرفة بممارسات قطع الأشجار التي تقلل من الآثار المترتبة عليها، كما أنهم لا يدركون أن هذه الممارسات تكون سليمة في المدى البعيد من الناحية الاقتصادية شأنها شأن الممارسات التقليدية؛ كما أن المقاولين ليسوا مدربين؛ ومازالت الممارسات التدميرية متبعة في قطع الأشجار وبناء الطرق؛ وعلاوة على ذلك فإن البعض لا يهتمون بكل ذلك. وللأسف لا يفكر كثير من المشتغلين بقطع الأشجار إلا في المدى القريب ولا يأخذون الآثار البيئية في الاعتبار. وفي كثير من الحالات، لا تحصل الشركات على حوافز قانونية أو مالية واضحة من أجل تحسين الممارسات التي تطبقها في الحصاد.

وفي الوقت الذي تناضل فيه العمليات الحكومية الدولية من أجل تحقيق تقدم على مستوى السياسات، تحقق تقدم جوهري على المستوى الميداني في ما يتعلق بالخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. فقد وضعت المنظمة القواعد النموذجية لحصاد الغابات في ١٩٩٦ (FAO, 1996). ثم تمت الموافقة على القواعد الإقليمية المنظِّمة لذلك في آسيا والمحيط الهادي في ١٩٩٩ وفي غرب ووسط أفريقيا في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وقد اعتُمدت المدونات على المستوى القطري أو أنه يجري تحضيرها في العديد من البلدان في جنوب شرقي آسيا. وبالتوازي مع نشر هذه القواعد، وُضعت استراتيجيات للتنفيذ وازدادت عمليات التدريب والأنشطة الأخرى في كثير من البلدان، ومع ذلك فقد بقي التقدم بطيئاً على المستوى الميداني.

وهناك عقبتان رئيسيتان تعوقان النجاح في تطبيق أفضل الممارسات في حصاد المنتجات الحرجية: هما الممارسات غير القانونية المتبعة في قطع الأشجار، والتي تضر بتكافؤ الفرص في السوق؛ الافتقار الواسع إلى الوعي بالمنافع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المترتبة على الأخذ بالممارسات الجيدة في حصاد الغابات أو عدم الاهتمام بها.

وتعاني الغابات والسكان ممارسات تدميرية وتبديدية متبعة في قطع الأشجار. وتوجد بالفعل مباديء توجيهية تتناول الجوانب الفنية والاجتماعية والبيئية، ولكنها لا تُطبق بالشكل الكافي. ومن اللازم التوسع في عمليات التدريب والبحوث التي تستهدف زيادة الوعي، حتى يمكن التغلب على هذه التحديات.

«**الأنواع الغازية**» التي تُعرف أيضا «بالأنواع الدخيلة» أو «الأنواع الغازية الدخيلة» هي الأنواع التي يمثل دخولها إلى مناطق جديدة واستقرارها وانتشارها في هذه المناطق تهديدا للنظم البيئية، أو المَوائل النباتية الطبيعية أو الأنواع النباتية الأخرى، والتي تتسبب في أضرار اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية أو تضر بصحة الإنسان. ويمكن أن توجد الأنواع الغازية في جميع المجموعات التصنيفية، من البكتريا إلى الثدييات، وهي تأتي في المرتبة الثانية، بعد تدمير المَواطن الطبيعية للنباتات والحيوانات، كعامل من عوامل تهديد التنوع البيولوجي على المستوى العالمي (Mooney and Hofgaard, 1999).

وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تعزز دخول الأنواع الغازية وانتشارها، بما في ذلك التغيرات التي تطرأ على استخدامات الأراضي والأنشطة الحرجية (حصاد الأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية وإقامة الطرق داخل مناطق الغابات وتحويل الغابات الطبيعية إلى غابات مزروعة)، والسياحة والتجارة.

ومن الأمور التي تنطوي على تحد خاص لمديري الغابات أنواع الأشجار غير المتوطنة التي تم إدخالها عنوة في نظام بيئي لتحقيق منافع اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية (الشكل ٨١). فكثير من أنواع الأشجار المستخدمة في زراعة الغابات والغابات التجارية ومكافحة التصحر لا تكون من النباتات المتوطنة في المنطقة التي تزرع فيها. ومن المهم جدا التأكد من أن هذه الأنواع تخدم الأغراض التي أدخلت من أجلها، وأنها تُدار بالشكل الذي لا يتسبب في تأثيرات سلبية على النظم البيئية القائمة (راجع FAO, 2005b).

والتقديرات الخاصة بالتكلفة الكلية للغزو البيولوجي شحيحة، نظرا لصعوبة تقدير تكلفة تأثير الأنواع الغازية على التنوع البيولوجي ووظائف النظام البيئي وصحة الإنسان، أو التكلفة غير المباشرة الأخرى مثل تأثير إجراءات المكافحة. ولم تكن تكلفة تأثير الأنواع الغازية بالنسبة لقطاع الغابات محل دراسة على مستوى عالمي. ومع ذلك، فاستنادا إلى دراسة أجريت في ستة بلدان (أستراليا، والبرازيل، والهند، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى ٤٨٠ ٠٠٠ نوع دخيل قد دخلت المناطق الزراعية والحرجية على مستوى العالم، وأن التكلفة المترتبة على ذلك تُقدر بأكثر من ١,٤ ترليون دولار أمريكي (Pimentel et al., 2001).

وتتطلب الحيلولة دون حدوث الآثار الضارة للأنواع الغازية أو التقليل من هذه الآثار اتباع منهج يجمع بين العلوم البيولوجية والإيكولوجية والاجتماعية وعلم الاقتصاد والتحليل السياسات والعلوم الهندسية. وينبغي أن تتضمن الجهود التي تُبذل على المستوى القطري إقامة نظم للإنذار المبكر والإبادة والمكافحة، وكذلك زيادة الوعي والقيادة السياسية. ولابد أن تشمل الجهود العالمية والإقليمية والثنائية وضع المعايير والمبادئ التوجيهية، وعمليات الرصد والتقييم، وشبكات المعلومات والإجراءات.

وقد وُضِع العديد من البرامج والصكوك الدولية والإقليمية، المُلزِمة وغير المُلزِمة، لمواجهة مشكلة الأنواع الغازية، وكانت لبعضها آثار مباشرة وغير مباشرة على الغابات وقطاع الغابات بصفة عامة.

وعلى سبيل المثال، تدعو اتفاقية التنوع البيولوجي الأطراف إلى «منع دخول هذه الأنواع الدخيلة التي تهدد النظم البيئية أو المَواطن النباتية الطبيعية أو الأنواع، ومكافحتها والقضاء عليها» (المادة ٨[ح]). وقد تبنت الأطراف سلسلة من ١٥ مبدأ توجيهيا تسترشد بها الحكومات والمنظمات في وضع استراتيجيات فعالة للتقليل من انتشار الأنواع الدخيلة الغازية والحد من تأثيرها. وقد ركز المؤتمر الثامن للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عُقد في البرازيل، ٢٠–٣١ مارس/آذار ٢٠٠٦، على الثغرات وعدم التناسق في الإطار التنظيمي الدولي لمواجهة الأنواع الغازية. ومن المقرر إجراء استعراض متعمق للأنواع الغازية في المؤتمر التاسع للأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في سنة ٢٠٠٨.

وقد أنشئ البرنامج العالمي لمواجهة الأنواع الغازية في ١٩٩٧ لمواجهة التهديدات التي تمثلها الأنواع الغازية وتقديم الدعم من أجل تنفيذ المادة ٨(ح) من اتفاقية التنوع البيولوجي. ولزيادة الوعي وتقديم المشورة في مجال السياسات، أعد البرنامج الاستراتيجية العالمية لمواجهة الأنواع الوافدة الغازية، وهي الاستراتيجية التي تحدد عشر خطوات استراتيجية لمواجهة الأنواع الغازية (McNeely et al., 2001). وقد أنشأ البرنامج العالمي لمواجهة الأنواع الغازية شبكة معلومات عالمية عن الأنواع الغازية (www.gisinetwork.org) ، وهي شبكة تجمع بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات التعليمية وغيرها من المنظمات، للعمل معا من أجل زيادة إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات عن الأنواع الغازية في جميع أنحاء العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، استطاعت المنظمة والبلدان الشريكة لها أن تنشئ شبكتين في الفترة الأخيرة: هما شبكة الأنواع الغازية للغابات بمنطقة آسيا والمحيط الهادي وشبكة الأنواع الغازية للغابات في أفريقيا (www.fao.org/forestry/site/26062/en).

ولما كانت الأنواع الغازية موضوعا للعديد من الاتفاقات والاتفاقيات (مثل الاتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية)، يجد الكثير من البلدان صعوبة في التقيد باشتراطات تقديم التقارير. ولمواجهة ذلك، قام المركز العالمي لرصد حفظ البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتطوير مجموعة من النماذج القائمة على القضايا والتي تلخص التزامات البلدان بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقيات، مما يُسهل الوفاء بالالتزامات الخاصة بتقديم التقارير (انظر svs-unepibmdb.net/?q=node/14).

الشكل ٨١ دخول أنواع خشبية غير محليّة وانتشارها

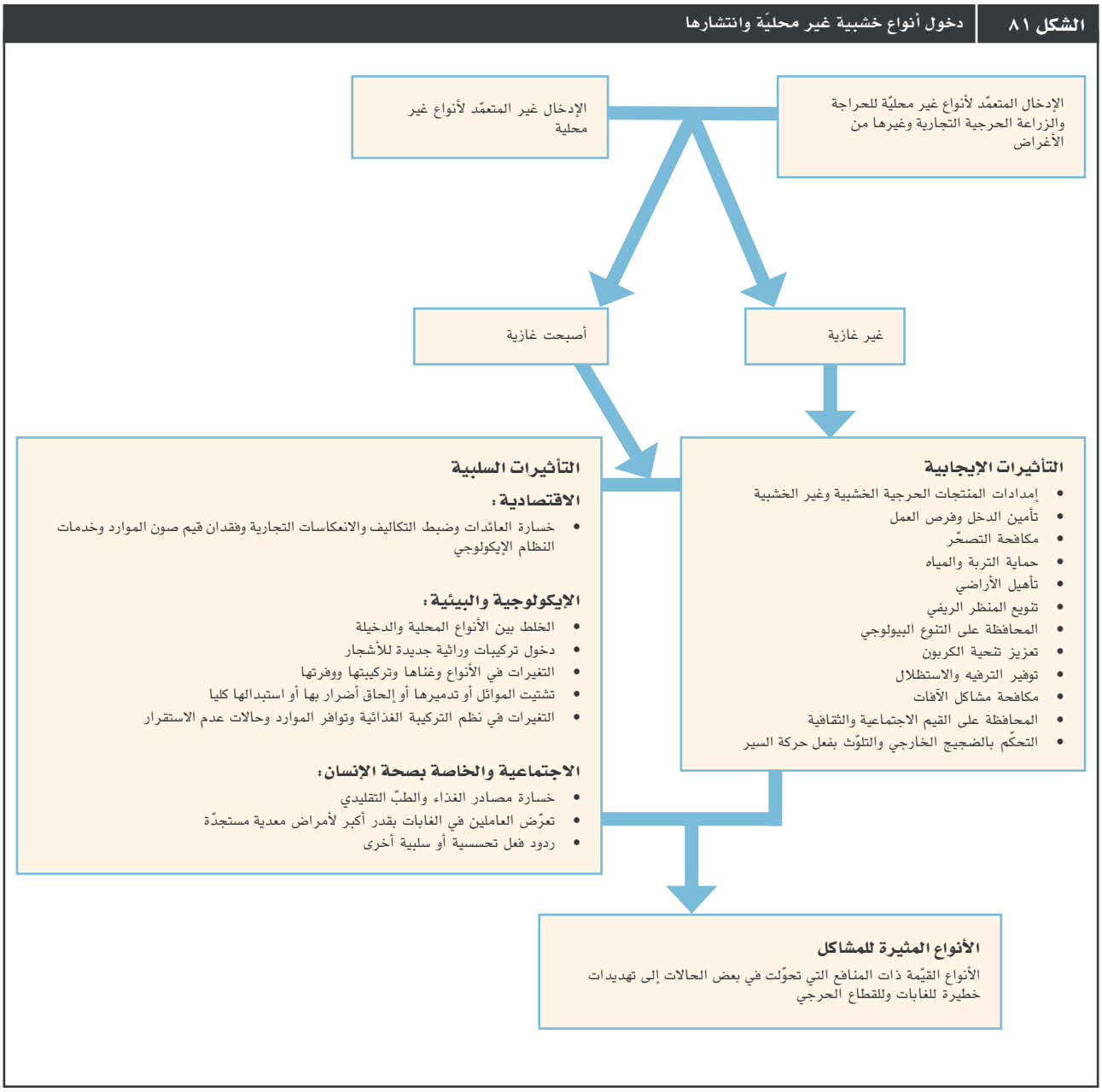

حظي رصد المستجدات في قطاع الغابات وتقييمها والإبلاغ عنها باهتمام واسع النطاق في المجتمع الدولي المعني بالغابات. وقد تحقق في السنوات الأخيرة تقدم في العديد من المجالات الرئيسية.

قياس التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات

أسهم الكثير من العمليات الإقليمية، كما أسهمت منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، في عمليات الرصد والتقييم والإبلاغ الخاصة بالإدارة المستدامة للغابات. وقد ساعدت خمس عشرة سنة من العمل في مجالات وضع المعايير والمؤشرات، على المستويين الإقليمي والقطري، في زيادة الإلمام بهذا المفهوم. وكان من بين نتائج ذلك أن عمليات تقييم الموارد الحرجية العالمية مازالت تطرأ عليها تحسينات من حيث نطاق التغطية، وجودة البيانات والمشاركة القطرية (الإطار ٧).

بناء القدرات لتحسين قاعدة المعلومات القطرية

على الرغم من التقدم المطرد الذي يتحقق، في ما يتعلق بتقوية قدرة البلدان على إجراء عمليات الرصد والتقييم والإبلاغ، فإن نقص الموارد يقف عثرة أمام التوسع في هذا المجال. وتتراوح التكاليف التقديرية لإجراء تقييم للموارد الحرجية لمرة واحدة، على أساس الكثافة المنخفضة نسبيا وعلى أساس المعاينة الميدانية المنهجية، بين نصف مليون ومليون دولار أمريكي، بحسب حجم البلد. وخلال السنوات الخمس الماضية، ساعدت المنظمة في التحضير لتقييم الغابات في ١٤ بلدا؛ وبالإضافة إلى ذلك، يجري التحضير لتنفيذ ثلاثة مشروعات إقليمية. وهذه بداية طيبة، رغم وجود مائة بلد آخر في حاجة إلى المساعدة. وتهدف هذه المشروعات إلى تقوية القدرات القطرية في مجالات رصد الموارد والمنتجات والمؤسسات الحرجية وتقييمها والإبلاغ عنها. وتدعم المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية التدريب على استخدام ما وضعته من المعايير والمؤشرات والنسق الواجب تطبيقه في عمليات الإبلاغ ذات الصلة.

تقييم الغابات القطرية

عمليات تقييم منتهية: الكاميرون، كوستاريكا، غواتيمالا، لبنان، الفلبين

عمليات تقييم جارية: بنغلاديش، الكونغو، هندوراس، زامبيا

مشروعات تقييم تمت صياغتها: كوبا، كينيا، قرغيزستان، نيجيريا

مشروعات تقييم جارية: فييت نام، المشروع الإقليمي في غرب أفريقيا (٩ بلدان)، المشروع الإقليمي في الشرق الأدنى (٧ بلدان)، المشروع الإقليمي في جنوبي أفريقيا (بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)

تنفيذ المشروع جار: المشروع الإقليمي للرصد والتقييم والإبلاغ في آسيا (منظمة الأغذية والزراعة/اليابان).

الالتزام الدولي

يعمل المعهد العالمي للموارد في عدد من البلدان لتطوير أداة لرسم خرائط الغابات، استنادا إلى صور الأقمار الصناعية، وذلك للمساعدة في إنفاذ القوانين ورصد العمليات غير القانونية. وفي إطار الجهود التي تُبذل لتنسيق عمليات الإبلاغ المتصلة بالغابات إلى العمليات الدولية، تحاول الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وضع إطار مشترك للمعلومات سيساعد على تحسين إدارة المعلومات والتقليل من الأعباء التي تتحملها البلدان في ما يتصل بالإبلاغ. وقد وفرت هذه الشراكة سبل الاطلاع على التقارير القطرية المقدمة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ ومنتدى الأمم المتحدة المعنى بالغابات وغيرها من عمليات الإبلاغ المتصلة بالغابات، وهي تعمل من أجل تحسين التنسيق وتوحيد الطلبات الخاصة بالحصول على المعلومات (www.fao.org/forestry/cpf-mar).

وقد تحقق تقدم في تنسيق التعاريف المتصلة بالغابات من خلال سلسلة من اجتماعات الخبراء. وتم التوصل إلى فهم مشترك بشأن تعريف الغابة وتدهور الغابات وإحياء الغابات وتجديد المناطق الحرجية والتفتيت والغابة الطبيعية والغابة المزروعة واستزراع الغابات وإدارة الغابات والغابات الخاضعة للإدارة. وعلى الرغم من هذا التقدم، مازالت بعض المصطلحات الحرجية غير متطابقة كما أن التعاريف الجيدة التي تظهر أثناء العمليات الدولية تجعل من الصعب رصد الاتجاهات في المتغيرات.

التحديات التي ينطوي عليها المستقبل

- البيانات الخاصة بالغابات ضعيفة في كثير من البلدان. وفجوات المعلومات تجعل من الصعب على البلدان الوصول إلى قرارات سليمة في مجال السياسات وتنفيذ إدارة حرجية مستدامة، بما في ذلك إصدار القوانين الفعالة التي تنظم قطاع الغابات.
- قد تساعد التكنولوجيات الجديدة على تحسين توافر صور الأقمار الصناعية والتقليل من تكاليف الحصول على صور عالية الدقة لرصد إزالة الغابات وتدهورها والزراعة المتنقلة والكتلة الحيوية والنمو والغلة وغير ذلك من المتغيرات المفيدة. ومع ذلك، فلدى بعض البلدان الموارد التي تمكنها من استخدام هذه القدرات.
- المعلومات ذات النوعية الجيدة تتطلب استثمارات طويلة الأجل.
- لابد أن تركز المنظمات الدولية على الحصول على المعلومات التي تكون مفيدة حقا للبلدان الأعضاء، فالكثير من المنظمات يبعث إلى البلدان بالكثير من استمارات الاستبيان الطويلة.
- لابد أن تُزيد المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات من جهودها من أجل تنسيق عمليات الإبلاغ، وتلافي الازدواجية وتقديم المعلومات بشكل يتسق مع الاحتياجات.
- من المفيد تقاسم المعارف لأن ذلك يقلل من التكاليف. ويتعين على البلدان والمنظمات المعنية أن تستطلع إمكانية تنظيم شراكات جديدة.

الإطار ٧ | **مشاورة الخبراء الخامسة بمدينة كوتكا بشأن تقييم الموارد الحرجية في العالم ٢٠١٠**

حظي برنامج تقييم الموارد الحرجية في العالم بمشورة فنية من الأخصائيين الدوليين، من خلال مشاورات الخبراء التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا على فترات منتظمة خلال السنوات العشرين الماضية. فقد عُقِدت المشاورة الأولى في سنة ١٩٨٧ وعُقِدت المشاورات التالية في ١٩٩٣ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٢. وكانت أحدث هذه المشاورات هي المشاورة الخامسة التي عُقِدت في الفترة ١٢-١٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

وقد استضاف جميع هذه المشاورات معهد بحوث الغابات بمدينة كوتكا بفنلندا. وبالتالي يُشار إلى أحدث هذه المشاورات بمشاورة كوتكا الخامسة.

وهذه المشاورة الأخيرة ترمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

- تقديم المشورة من أجل إعداد تقييم حالة الموارد الحرجية في العالم ٢٠١٠ استنادا إلى التقييم المتعمق للموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٥؛
- تحسين التعاون مع العمليات والمنظمات الأخرى المعنية بالإبلاغ عن حالة الغابات، بغرض تجميع الموارد وتنسيق عمليات الإبلاغ.

وقد شارك في هذه المشاورة ٨٧ أخصائيا من ٤٥ بلدا و ١٧ منظمة دولية وإقليمية.

واعترف المشاركون بأن تقييم الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٥ كان أشمل تقييم حتى ذلك التاريخ من حيث نطاقه وعدد البلدان التي شملها. فقد شارك فيه أكثر من ٨٠٠ أخصائي على مدى أربع سنوات، كان من بينهم ١٧٢ أخصائيا كمراسلين قطريين معينين رسميا والأفرقة التي تساعدهم.

ولاحظ الخبراء أن زيادة المشاركة من جانب البلدان وشبكة المراسلين القطريين كانت أهم العوامل التي ساعدت على نجاح تقييم الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٥، وأبدوا تقديرهم للأعمال المفيدة جدا التي قام بها المراسلون القطريون الذين قاموا بإعداد التقارير القطرية. وأكد المراسلون القطريون أن عملية الإبلاغ عن حالة الموارد الحرجية كانت حافزا لهم على تجميع وتحليل المعلومات عن قطاع الغابات. وألقوا الضوء على أهمية التقارير القطرية في تقييم ورصد حالة الغابات على المستوى القطري كما أنها تمثل أحد عناصر عملية وضع السياسات.

وقد وضع الخبراء سلسلة من التوصيات لمراعاتها في التقييم المقبل للموارد الحرجية في العالم المقرر إجراؤه في ٢٠١٠:

- الموضوعات التي يغطيها تقييم الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٥ مهمة وينبغي الإبقاء عليها، مع اقتراح إدخال تعديلات على بعض الجداول.
- أدى استعمال العناصر المواضيعية للإدارة المستدامة للغابات كإطار للإبلاغ عند إعداد تقييم الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٥، إلى زيادة جدوى العملية، وينبغي الإبقاء على هذه الطريقة في إعداد تقييم الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠١٠، مع إضافة عنصر مواضيعي سابع يتناول الإطار القانوني والسياسي والمؤسسي.
- ينبغي أن يوفر تقييم الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠١٠ المعلومات الحرجية اللازمة لتقييم التقدم نحو الهدف الذي تنص عليه اتفاقية التنوع البيولوجي في ما يتعلق بالتنوع البيولوجي في سنة ٢٠١٠.
- ينبغي أن تشكل التقارير القطرية الأساس لتقييم الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠١٠، مع استكمال هذه التقارير بدراسات خاصة عن موضوعات معينة، وبعنصر الاستشعار عن بُعد الذي يوفر معلومات تكميلية عن التوزيع المكاني للغابات وعن الغطاء الحرجي وديناميكيات تغيير استخدامات الأراضي على المستويين الإقليمي والعالمي.
- ينبغي الإبقاء على شبكة المراسلين القطريين وتعزيزها، وينبغي أن تدعم البلدان ومنظمة الأغذية والزراعة الشبكات الإقليمية.

أكدت المنظمات التي شاركت في مشاورة كوتكا الخامسة (منظمة معاهدة التعاون بين دول الأمازون، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والشبكة الدولية للخيزران والروطان، والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، والمؤتمر الوزاري لحماية الغابات في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمركز العالمي لرصد حفظ البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والمركز العالمي للزراعة الحرجية [المركز الدولي لبحوث الزراعة الحرجية] والبنك الدولي) على ما وجدوه من فوائد في تقييم الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٥. وأكدت هذه المنظمات استعدادها لتقديم المعلومات لدعم عملية إعداد تقييم الموارد الحرجية في العالم في المستقبل وتحديد الاحتياجات الخاصة بها من أجل العمل تيسير عملية الإبلاغ. وأوصى الاجتماع بضرورة الإبقاء على التعاون مع المنظمات المتصلة بالغابات وتعزيزه، بقصد تجميع الموارد والخبرات والتقليل من أعباء الإبلاغ الملقاة على البلدان.

كما أوصت المشاورة بوضع استراتيجية طويلة الأجل لإعداد تقييم الموارد الحرجية في العالم، على أن تشمل: تحليل دور الشبكات الإقليمية وعمليات الإبلاغ الإقليمية ومزاياها؛ والجدول الزمني لتقديم التقارير في المستقبل وطريقة ذلك؛ والخيارات الخاصة بتنسيق عمليات الإبلاغ عن الغابات على المستوى الدولي في المستقبل. ومن المتوقع أن تقدم لجنة الغابات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في دورتها عام ٢٠٠٧ مزيدا من التوجيهات بشأن تقييم الموارد الحرجية في العالم.

تغطي الغابات رُبع مساحة سطح الأرض ويتخذها موطنا أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة – معظمهم من الفقراء والمعزولين والمهمشين. وقد اكتسبت القضايا المتصلة بالجبال أهمية متزايدة خلال السنوات الخمس عشرة التي انقضت على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي اعترف لأول مرة بالأهمية العالمية للجبال. وقد أصبحت الإجراءات التي تتخذ على المستوى الميداني لتحسين أحوال سكان المناطق الجبلية وحماية الظروف البيئية الجبلية شائعة في الوقت الحاضر. وقد أتاحت السنة الدولية للجبال، التي تقرر الاحتفال بها في سنة ٢٠٠٢، فرصة فريدة لتركيز الاهتمام على القضايا المتصلة بالغابات وأدت إلى زيادة الدعم على كثير من المستويات.

FAO/T. Hofer

منذ السنة الدولية للجبال – ٢٠٠٢، توسّعت جهود تحسين حالة سكان المناطق الجبلية النائية وحماية البيئات الجبلية، نيبال

وكان من بين التطورات والمستجدات منذ السنة الدولية للجبال ما يلي:

- بدء تنفيذ اتفاقية جديدة للجبال بمنطقة كارباثيا.
- يجري تنفيذ عمليات لتعزيز التعاون على غرار نموذج كارباثيا في سلسلة جبال البلقان وسلسلة جبال القوقاز.
- أعربت البلدان الواقعة بمنطقة جبال الهيمالايا ومنطقة جبال الأنديز عن اهتمامها باستطلاع آليات التعاون العابر للحدود.
- وضعت اتفاقية التنوع البيولوجي برنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي بالمناطق الجبلية.
- اتسع نطاق الشراكة الجبلية التي أعلِنت في ٢٠٠٢، أثناء القمة العالمية للتنمية المستدامة، لتضم ١٣٠ عضوا من بينهم حكومات ومنظمات دولية ومجموعات المجتمع المدني وأعضاء من القطاع الخاص. وهذه الشراكة تُسهل إقامة الشبكات وإجراء الاتصالات وتحسين الظروف المعيشية والتنمية الريفية المستدامة بالمناطق الجبلية.
- تساعد الجهود الدولية، ومن بينها التقييم الألفي للنظم البيئية ومبادرة بحوث الجبال، على زيادة الوعي بالقضايا المتصلة بالمناطق الجبلية.

ومازال التغلب على الفقر في المناطق الجبلية يمثل أكبر التحديات. فمازال سكان الغابات بين أفقر الفئات في العالم، كما أن وجودهم بمناطق نائية يمثل عائقا أمام التنمية وأمام المشاركة في المنافع التي يتيحها الاقتصاد العالمي. وتساعد جوانب التقدم السريع في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على التغلب على العوائق الطبيعية التي تواجهها المجتمعات المحلية المقيمة بالمناطق الجبلية.

دفع مقابل الخدمات البيئية

من المعروف جيدا أن الغابات يمكنها أن تحقق الكثير من المنافع غير السوقية. والمناقشات التي دارت حول السياسات الدولية والقطرية بشأن إدارة الغابات واستخداماتها على زيادة الاعتراف بهذه المنافع، من قبل صانعي السياسات.

وتوجد منذ عدة عقود تقنيات لتقدير قيمة المنافع غير السوقية، وقد أمكن تنقيح هذه التقنيات إلى الحد الذي أصبحت معه مقبولة في الوقت الحاضر في بعض البلدان (معظمها من البلدان المتقدمة) في تقييم مشروعات القطاع العام وتقييم السياسات. ولقد كان من الاتجاهات الأخيرة وضع آليات لمكافأة أصحاب الغابات على عنايتهم بالمنافع غير السوقية، وهي المكافآت التي كثيرا ما يطلق عليها قيمة الخدمات البيئية.

الشكل ٨٢ الاتجاه التراكمي في الدراسات المنشورة عن تقييم الغابات

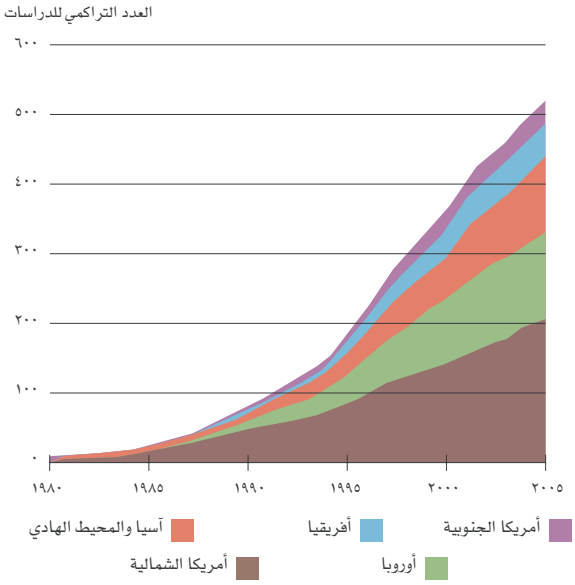

المصادر: مستمدة من قواعد بيانات Envalue (www.environment.nsw.gov.au/envalue) ومن قائمة مراجع التقييم البيئي (www.evri.ec.gc.ca) ومن منظمة الأغذية والزراعة (www.fao.org/forestry/finance) حول تقييم المنافع غير المتصلة بالأسواق.

ويتزايد الاهتمام بهذا الموضوع، كما يتضح من تنامي عدد الدراسات المنشورة (الشكل ٨٢). وقد أجرى معظم هذه الدراسات في البلدان المتقدمة: أستراليا ونيوزيلندا (اللتان أجريت فيهما نسبة كبيرة من الدراسات بإقليم آسيا والمحيط الهادي) وفي بلدان في أوروبا وفي أمريكا الشمالية. وقد تعرض الكثير من هذه الدراسات لمناقشة المنافع الترويحية والعامة والبيئية (بما في ذلك قيمة الصيد، الذي كان من الموضوعات التي لها شعبية في أمريكا الشمالية). وعلى العكس من ذلك، تناولت الدراسات في البلدان النامية قيمة الاستفادة من المنتجات الحرجية في سد احتياجات الكفاف، دون التعرض للمنافع الاجتماعية والبيئية بشكل أوسع.

وعلى الرغم من أن المعلومات المتاحة ليست كاملة، فمن المرجح أن تكون المدفوعات مقابل خدمات التنوع البيولوجي (وخصوصا رسوم الانتفاع) أكبر كثيرا في الوقت الحاضر من المدفوعات التي تكون مقابل أنشطة حماية الكربون وحماية أحواض الوديان، لأن أسواق الأنشطة الأخيرة أحدث بكثير من بقية الأسواق، ولأن الترتيبات الرسمية الخاصة بهذه المدفوعات وُضِعت في عدد قليل جدا من البلدان. وتقوم نسبة كبيرة من السوق على مدفوعات تتم على أساس كل حالة على حدة أو ترتيبات طوعية (مثل الاستثمار في الغابات من أجل عزل الكربون خارج بروتوكول كيوتو).

وعلى الرغم من أن الاهتمام بتقييم الغابات وسداد مقابل الخدمات البيئية بقي مرتفعا، لا تستطيع بلدان نامية كثيرة استخدام هذه التقنيات نظرا لارتفاع تكاليف جمع البيانات وتحليلها وإقامة أسواق لهذه المدفوعات. وبالإضافة إلى ذلك، يجد الكثير من البلدان النامية صعوبة في تحصيل جميع رسوم وضرائب الغابات التي يجب أن يسددها منتجو المنتجات الحرجية. وهذا يعني أن التصدي لهذه المشكلة الأخيرة ينبغي أن تُعطى له الأولوية على استحداث آليات أكثر تعقيدا مثل تلك المدفوعات.